

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Economist El Masreya
DATE:	May-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	30,000
TITLE :	Dr Ahmed El Ezaby, Head of the Pharmaceutical Industry Chamber: Stable pharmaceutical policies. the establishment of an independent authority and drug price amendments are top priorities
PAGE:	13-16
ARTICLE TYPE:	Drug-Related News
REPORTER:	Staff Report

PRESS CLIPPING SHEET

خبرته الكبيرة وغيرته
على بلده وإيمانه الضخم
بمستوى العقول البشرية
المتوافرة في مصر. كل هذا
جعلنا نحاول من خلال حوار
"الايكونوميست المصرية"
معه أن نستكشف الروشتة
الأمثل لعلاج الدواء المصري
الذي يعاني حقيقة من
أوجاع مزمنة وأيضاً حديثة.
كل هذا في ظل عدم وضوح
الرؤية لمستقبل هذا المجال
الذي كان يحتذى به من
قبل وكان يؤخذ بالدستور
المصري للدواء والاعتراف
به عالمياً قبل أن تتراجع
تلك الصناعة نتيجة أعباء
ضخمة سوف نكتشفها
من خلال هذا الحوار الجريء
مع الدكتور أحمد العزبي
رئيس غرفة الصناعات
الدوائية باتحاد الصناعات
المصرية:



د. أحمد العزبي رئيس غرفة الصناعات
الدوائية يضع روشتة علاج الدواء:

استقرار السياسة الدوائية وإنشاء هيئة مستقلة وتعديل السعر

PRESS CLIPPING SHEET



القطاع خاضعا لتوجه وزير الصحة
وبدا الانهيار في تلك الصناعة.
ما هو حجم الاستثمارات في قطاع
الدواء الآن؟
حجم استهلاك القطاع في حدود 50
مليار، وحجم الصناعة المحلية في حدود
40 مليار جنيه.
ماذا عن التصدير للمنتجات الدوائية
المصرية؟

حجم التصدير متدن إلى حد ما.
وذلك نظرا لأن أسعار الدواء المنتج في
مصر منخفض. حيث إنه من المعروف
أنه في حالة التصدير تطلب الدول
المستوردة شهادة بالسعر المتداول به
في بلد المنشأ. فضلا عن عدم استقرار
السياسية الدوائية. مما انعكس وأثر
نفسيا على سمعة الدواء المصري.

ما عدد الأدوية المحتفية في الأسواق
نتيجة لانخفاض سعرها وارتفاع
أسعار الدولار؟

آخر إحصائية صدرت منذ نحو شهرين
كانت تضم 1471 اسما تجاريا. أما عدد
الأدوية التي ليس لها بديل يصل إلى
366 دواء تعالج كافة الأمراض.

واختفاء الأدوية يرجع في الأساس إلى
ثبات الأسعار وارتفاع تكلفة الإنتاج
بجانب عدم إمكانية فتح اعتمادات
أو تحويل مستحقات مالية للشركات
المستوردة من الخارج.

ماذا عن زيادة أسعار الدواء وأثر ذلك
على المواطن؟

إذا وضعنا عددا من الأسئلة في هذا
الشأن فستكون: هل الدواء موجود

الأفضل نقل تبعية قطاع الصناعات الدوائية لوزارة الصناعة بدلا من الصحة

البنك المركزي أصدر
قراراً بأن تكون الأولوية
للصناعات الغذائية
فقط في توفير
الاعتمادات المالية ولم
ينص القرار على قطاع
الدواء، في حين أنه
يجب أن يكون الدواء هو
بالمقام الأول قبل الغذاء
في توفير الاعتمادات،
لأن نقص الدواء يؤدي
إلى كارثة لن تستطيع
الدولة تحملها

ما أهم ما تتمتع بها سوق الدواء
المصرية والمشاكل التي تواجهها؟

السوق المصرية سوق ضخمة لقطاع
الدواء كسوق استهلاكية. وهذه الميزة
هي التي حافظت على تماسك القطاع.
ولولاها لتعرض قطاع الصناعات
الدوائية للانهيار نتيجة التحديات
الضخمة التي تواجهه.

فقد بدأت الصناعات الدوائية في
مصر منذ عام 1939 في معامل صغيرة
أو جزء من صيدلية ثم تطورت لتصبح
شركات أفراد وهي نفس بدايتها في
جميع دول العالم. وكانت تتمتع
بالاستقرار حتى عام 1961 عندما تم
تأميم جميع المصانع لتصبح ملكية
المصانع بالكامل للدولة. وهذا الشأن
له ميزات وعيوب عديدة.

وكان لمصر السبق في تطبيق دستور
الدواء الذي كان معمولا به في العالم.
حيث كانت دول العالم تعرف ثلاثة
دساتير فقط: هي المصرية والأمريكية
والروسية. ولكن نتيجة لصعوبة اللغة
الروسية كان التعامل به محدود.
وكما هو معروف فإن الدستور كان
يقدم البيانات الدوائية المتوافقة عليها
وطريقة تحضيرها وكان يتم طباعته
وتحديته سنويا. ومصر خلال تلك الفترة
كانت مرجعية لصناعة الدواء في
العالم العربي.

وتماسكت صناعة الدواء بعد ذلك إلى
فترة ما بعد الانفتاح. والتي حدث بها
هزة في الصناعة المصرية نتيجة الصراع
بين الصناعة المحلية والمستورد. وتم دخول
القطاع الخاص في مجال صناعة الأدوية
وأعطى ميزة للمنافسة وأُنشئ العديد
من الشركات المساهمة في القطاع.
واعتمدت الشركات على العقول
والعلماء المتواجدين في القطاع العام.
وكان يحكم نظام الدواء مؤسسة
الدواء وكانت مسؤولة عن التسجيل
والتسعير. ومع تواجد القطاع الخاص
مع القطاع العام أصبحت مؤسسة
الدواء تابعه لوزارة الصحة.

ومنذ أن بدأت تبعتها لوزارة الصحة
وخضوعها لوزير الصحة. أصبح

PRESS CLIPPING SHEET

البحر
14
2016



التداول وسعر التداول في بلد المنشأ. فالدولة تقوم بتسعير الدواء بسعر منخفض نظرا لانخفاض دخل المواطن المصري ولكي يتناسب مع مستوى معيشته. وتم الاتفاق إلى حد ما على تحديد سعرين للدواء: السعر الحقيقي للدواء والسعر الاجتماعي الذي يناسب المواطن.

يتردد بين الحين والآخر أن المادة الفعالة في الدواء المصري منخفضة جدا بالمقارنة بنظيره المستورد. ما تعليقك على هذا؟

بالطبع لا صحة على الإطلاق لهذا الكلام. ولكن تدنى سعر المنتج بالأسواق وعدم استقرار السياسية الدوائية انعكس نفسيا على المستهلك بالاعتقاد بأن الدواء المصري أقل فاعلية.

ما هي الوسائل التي يمكن اتباعها لتحسين والنهوض بقطاع الدواء في مصر؟

تعديل سعر الدواء واستقرار السياسية الدوائية، حيث يتم حاليا العمل على تعديل سعر الدواء وبالفعل أوشك الاقتراب من حل لتلك القضية.

أما عن استقرار السياسية الدوائية فإن الأمر يتطلب إنشاء هيئة مستقلة للدواء. وكان في عهد وزير الصحة السابق الدكتور عادل عدوي قد تم تشكيل لجنة استشارية للأدوية يكون مهامها الرئيسية وضع التصور للبنود الرئيسية للهيئة المصرية للأدوية وتم الانتهاء فعلا منها. وجاء دكتور عماد الدين راضي وزير الصحة الحالي وطالب بتشكيل لجنة مصغرة لمناقشة الموضوع مرة أخرى وتم الاستقرار على نفس الشكل المتفق عليه سابقا. والملف الآن لديه ومن المفترض عرضه على مجلس الوزراء لدراسته ثم يعرض على مجلس النواب لإصدار قانون به.

كما يجب تحقيق التوازن بين التسعير والتكلفة. لأن ذلك ليس مقصورا على تحقيق الربحية فقط ولكن أيضا مرتبط بالتطوير والأبحاث. فلا بد من تخصيص هامش من الربح للأبحاث

بالأسواق في الأساس الآن أم يتم خريك السعر لتواجهه مرة أخرى بالأسواق؟ وهل الأدوية والتي يعتبر سعرها مقارنة بالأسعار العالمية رخيصة يتم خريك سعرها لتواجهها مرة أخرى أم يضطر المريض للجوء إلى الدواء المستورد والذي يفوق سعره أسعار المحلي؟

وقد تم عقد اجتماع مؤخرا مع رئيس الوزراء ووزيرى الصناعة والصحة ورئيس اتحاد الصناعات لمناقشة الوضع الراهن. وأبدى رئيس الوزراء تفهمه للمشكلة الحالية ووافق على خريك مبدئي لسعر الدواء وكان من المفترض أن يصدر به قرار.

هل أثر ارتفاع سعر الدولار مؤخرا على صناعة الدواء؟

نعم. فبالإضافة إلى قرارات البنك المركزي. فإن صناعة الدواء لا تستطيع تحمل شراء الدولار من السوق الموازية لأن الدواء مسعر بسعر معلن وجبى.

وقام البنك المركزي بإصدار قرار بأن تكون الأولوية للصناعات الغذائية فقط في توفير الاعتمادات المالية ولم ينص القرار على قطاع الدواء. في حين أنه يجب أن يكون الدواء هو بالمقام الأول قبل الغذاء في توفير الاعتمادات. لأن نقص الدواء يؤدي إلى كارثة لن تقدر الدولة على تحملها.

ما عمل لجنة تصدير الأدوية والتي تم الاتفاق مع مجلس الوزراء على تشكيلها؟

تقدم اقتراحات لحل مشكلة تصدير الدواء وكيفية التغلب على شهادة

لا صحة على الإطلاق فيما يتردد بانخفاض المادة الفعالة في الدواء المصري، ولكن نظرا لتدنى سعر المنتج بالأسواق وعدم استقرار السياسية الدوائية انعكس ذلك نفسيا على المستهلك بالاعتقاد بأن الدواء المصري أقل فاعلية

أهمية تحقيق التوازن بين التسعير والتكلفة.. لأن ذلك ليس مقصورا على تحقيق الربحية فقط ولكن أيضا مرتبط بالتطوير والأبحاث فلا بد من تخصيص هامش من الربح للأبحاث وتطوير الأدوية

PRESS CLIPPING SHEET



**تطور الأدوية والأبحاث
في مصر مرتبط
«بالتجارب السريرية»
ولازلنا نعمل بقرار وزاري
وليس بقانون.. ولكي
يعترف العالم بصحة تلك
التجارب لا بد من وجود
قانون**

**مصر ليس لديها مصنع
لصناعة مشتقات الدم
رغم أنه أمن قومي
وهناك محاولات ودراسات
لإقامته بمشاركة الدولة..
ويستغرق من 3 إلى 4
سنوات للإنتاج**

ومصر ليس لديها بعد مصنع لصناعة
مشتقات الدم ولكن توجد هناك
محاولات ودراسات لإقامته بمشاركة
الدولة ويستغرق من 3 إلى 4 سنوات
للإنتاج.

إحدى الشركات المصرية أعلنت عن
التوصل إلى عقار جديد لعلاج فيروس
س. فلماذا يتم إنتاجه بالخارج ولا يتم
هنا؟

بالفعل نجحت إحدى الشركات
المصرية في التجارب على علاج فيروس
س. ولكن نظرا لعدم وجود قانون
«التجارب السريرية» فجميع الأبحاث
التي تمت داخل مصر غير معترف بها.
ما جعلها تلجأ إلى استكمال الأبحاث
وملف العقار بالكامل بالخارج لكي يتم
الاعتراف بالعقار الجديد عالميا.

هل أنت متفائل بقطاع صناعة
الأدوية خلال الفترة القادمة؟

بالطبع متفائل. ولكن قطاع
الصناعات الدوائية يعتبر من القطاعات
الصناعية المظلومة نظرا لتبعيته
لوزارة الصحة. ومن الأفضل أن يكون
حت ولاية وزير الصناعة نظرا لطبيعة
عمل القطاع.

ما ترتيب مصر في الإنتاج والاستهلاك
بالنسبة للدول العربية؟

مصر في المرتبة الأولى في قيمة
الإنتاج. وفي المركز الثاني كقيمة
الاستهلاك. والسعودية في المركز
الأول.

متى تصبح مصر من الدول الأولى في
مجال الدواء؟

لدينا بالفعل العقول البشرية التي
تستطيع أن تجعل مصر في مصاف
الدول المتقدمة دوائيا. ولكن لا بد
مرة أخرى من صدور قانون «التجارب
السريرية» الذي يؤهل مصر إلى أن تكون
مركز أبحاث عالميا. ويجذب الشركات
العالمية لدخول مصر.

**أشرف الليثي
مন্ত্রী الدیوب- نسمة شاهین**

وتطوير الأدوية. لأنه في حالة عدم وجود
مخصصات لذلك سيتم تخميد هذا
النشاط وبالتالي سيشهد هذا المجال
تراجعا كبيرا.

وبراعى القرار الأخير 499 تحقيق
هامش الربحية والصرف على تلك
المجالات ولكن لم يتم تطبيقه حتى الآن
بشكل فعال.

ماذا عن الأبحاث وتطور صناعة الأدوية
بمصر؟ وإلى أين وصلت؟

تطور الأدوية والأبحاث مرتبط
«بالتجارب السريرية» التي تبدأ بشكل
المادة نفسها ثم إجراء تجارب على
الحيوانات للتأكد من فاعليتها ومعرفة
الأثار الجانبية لها. وعند الانتهاء من تلك
التجارب تبدأ تجربتها على الإنسان.

وتوجد إمكانية لعمل «التجارب
السريرية» داخل مصر. ولكننا نعمل
بقرار وزاري وليس بقانون. ولكي يعترف
العالم بصحة تلك التجارب فلا بد أن
يوجد لها قانون ملزم. وهذا ما يجعلنا
نلجأ لعمل التجارب خارج مصر.

وتقريبا جميع نقاط قانون «التجارب
السريرية» مصاغة. ولا يبقى سوى
إقراره. والقانون يتم وضعه بالتعاون
بين التعليم العالي والبحث العلمي
والصحة.

إلى أي مرحلة من مراحل صناعة
الأمصال وصلت مصر؟

صناعة الأمصال تمت دراستها في
مصر منذ فترة طويلة. قبل ثورة 25
يناير. ولكن مشكلتها ما بعد الإنتاج
والتسويق وبالتالي البيع.

ويجب دراسة السوق جيدا ومعرفة
هل سيتم استيعاب صناعة الأمصال
أم لا. فضلا عن أن صناعة الأمصال
تحتاج إلى وجود شركة عالمية تدخل مع
مصر في التصنيع. فهل لدى الشركة
أسواق؟ وهل ستقوم بالاستغناء عن
الأسواق القديمة لتحل محلها أسواق
جديدة؟

وتعد المواد الخام والأمصال قضية
اقتصادية في المقام الأول وليس
قضية أمن قومي. فمشتقات الدم هي
التي ندرج تحت قضية الأمن القومي.